

Distr.: General
16 December 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أتابع عملية الانتخابات في بوروندي وأقدم تقريرا عنها. ويقدم التقرير لمحة عامة عن سير العملية الانتخابية، وعن الحالتين السياسية والأمنية، عقب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٩ حزيران/يونيه. ويقدم أيضا تفاصيل عن إغلاق بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للأمم المتحدة في بوروندي وتصفيتها عقب وقف أنشطتها الفنية. ويتناول التقرير التطورات الرئيسية التي جرت في يومي ٢٩ حزيران/يونيه و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تاريخ الإغلاق الرسمي للبعثة.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - منذ صدور تقريري السابق، المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ (S/2015/510)، ظلت الحالة السياسية في بوروندي متقلبة ويطغى عليها العنف السياسي المستمر، بما في ذلك استمرار المواجهة بين أنصار الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وأنصار أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني بشأن مشروعية ترشيح الرئيس الحالي بيير نكورونزيزا. واستمرت هذه المواجهة بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢١ تموز/يوليه، التي فاز فيها الرئيس نكورونزيزا بهامش كبير، وكشفت عن انقسامات سياسية عميقة في بوروندي، اتخذت بعدا عنيفا على نحو متزايد. واتسمت الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق حوار سياسي شامل بعدم النجاح إلى حد كبير.





٣ - وفي ١٥ تموز/يوليه، وعلى خلفية الانتخابات الرئاسية الشديدة التوتر، أعلن ألكسيس سيندوهيجي، رئيس حركة التضامن والديمقراطية، إنشاء تحالف المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون. وفي ١ آب/أغسطس، انتخب، في أديس أبابا، ليونارد نيانغوما، رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، قائدا للتحالف، الذي ضم أيضا رؤساء دولة سابقين وعددا من المنشقين عن الحزب الحاكم.

٤ - كما شهدت أواخر تموز/يوليه تصدّع منبر المعارضة الرئيسي في بوروندي، أميزيرو يأباروندي، الذي واصل المشاركة في الانتخابات، رغم أنه كان قد أعلن مقاطعته لها سابقا. وقد رفض فصيل موال لتشارلز نديتيجى، الرئيس السابق لاتحاد التقدم الوطني، قبول نتائج الانتخابات، في حين أن العضو البارز الآخر في الائتلاف، أغاثون رواسا، قائد جناحه في قوات التحرير الوطنية، اختار أن يتولّى مقعده في الجمعية الوطنية في ٣٠ تموز/يوليه، بجانب ١٨ من الموالين له. وانتخب في وقت لاحق نائبا لرئيس الهيئة التشريعية.

٥ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، نُصِّب بيير نكورونزيزا رئيسا لبوروندي في ولاية جديدة. وقد تعهد، في خطاب قبوله الرئاسة، بمواصلة الحوار السياسي واستعادة السلام في بوروندي ووعد بمنح عفو لمدة شهرين لمن يقومون بتسليم أسلحة غير مشروعة إلى السلطات الوطنية، في حين أشار إلى أن الحكومة ستوفر التدريب للمدنيين لتمكينهم من المشاركة في ما يسمى باللجان الأمنية المشتركة مع أفراد القوات المسلحة للقيام بعمليات إنفاذ القانون. كما أعلن الرئيس نكورونزيزا تعديل القانون المتعلق بالجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني للحد من مشاركة تلك الجماعات والمنظمات في الشؤون السياسية. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أُعلن عن تشكيل حكومة جديدة، تولى فيها حزب أغاثون خمسة مناصب وزارية. وفي ٢٦ آب/أغسطس، أعلن المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون أنه لم يعد يعترف ببيير نكورونزيزا رئيسا لبوروندي.

٦ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، كشف المدعي العام، لدى إطلاعه وسائط الإعلام على تقرير لجنة التحقيق المنشأة في أيار/مايو للتحقيق في المظاهرات المناهضة للتمديد لولاية ثالثة، عن وجود قائمة تتألف من ٢٥ اسما لأفراد زُعم أنهم نظموا أو دعموا ”حركة تمرد“، بمن فيهم اثنان من رؤساء الدولة السابقين، وعدة شخصيات بارزة من الحزب الحاكم انشقت في ذروة الأزمة، وممثلون للمعارضة والمجتمع المدني، وبعضهم أعضاء الآن في المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون. وأشارت الحكومة إلى عزمها التماس اعتقالهم وتسليمهم إلى بوروندي. وقد أثار الإعلان ردود فعل قوية من جانب أعضاء المعارضة الذين وصفوه بأنه تشويه ذو دوافع سياسية للأصوات المعارضة في بوروندي. وفي

٢٥ أيلول/سبتمبر، أشار رئيس المجلس، ليونارد نيانغوما، إلى أن المجلس لا يزال يتوقع أن يتفاوض مع الحكومة، وجها لوجه خارج البلد وبحضور وسطاء خارجيين.

٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، وقع الرئيس نكورونزيزا مرسوما يقضي بإنشاء اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية، التي ستكون مسؤولة أمامه مباشرة. وكُلِّفت اللجنة بمعالجة المسائل الاجتماعية والسياسية، وبناء السلام والأمن والتنمية الاقتصادية، وكذلك تقييم اتفاق أروشا والدستور واتفاق وقف إطلاق النار وميثاق الوحدة الوطنية. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام، في مرسوم آخر، بتعيين أعضاء اللجنة البالغ عددهم ١٥ عضوا، وفقا للحصص العرقية والجنسانية المنصوص عليها في اتفاق أروشا، حيث ضمت ممثلين للمرأة والطوائف الدينية وقوات الأمن والشباب. غير أن اللجنة لم تضم أي أعضاء من المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون أو أعضاء المعارضة في المنفى أو المجتمع المدني. وقد أدى أعضاء اللجنة القسم رسميا في حفل أقيم في غيتيغا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بحضور الرئيس نكورونزيزا.

٨ - ومع استمرار حالة الجمود السياسي، كانت هناك عدة أمثلة لبيانات تحريضية. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ريفيريان نديكوريو، رئيس مجلس الشيوخ، خطابا أمام المديرين المحليين ذكر فيه أن المعارضين في الأحياء التي تعتبر معاقل للمعارضة في بوجومبورا ينبغي ”سحقهم“ إذا استمروا في المقاومة ووعد بمنح قطع أرض للذين ”يذهبون لأداء العمل“. وقد أُدين الخطاب على نطاق واسع لمشابهته اللغة التي استخدمت في الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ وتشجيعه الواضح على العنف ضد فئات معينة في بوروندي. وأصدر ديوان مجلس الشيوخ لاحقا بيانا ذكر فيه أنه قد أسيء فهم مقصد رئيس مجلس الشيوخ وأن البيان الذي أدلى به قد أسيء تفسيره.

٩ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس نكورونزيزا عفوه عن الذين يترعون سلاحهم طوعا وحدد مهلة غايتها ٧ تشرين الثاني/نوفمبر للمدنيين الذين يسلمون أسلحتهم، وأشار إلى أن الذين لا يقومون بذلك سيجري التعامل معهم باعتبارهم ”أعداء للدولة“. وبدأت حملة قسرية لترع السلاح فورا بعد انقضاء الأجل النهائي، ولا سيما في الأحياء التي يُعتبر سكانها قد عارضوا عموما التمديد لولاية ثالثة. وقد زاد ذلك من مستوى التوتر والخوف، وهجر العديد من السكان منازلهم.

١٠ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت العلاقات بين بوروندي ورواندا متوترة، مع تبادل سلسلة من الاتهامات عن دعم أنشطة تخريبية في أراضي كل منهما. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، قدمت بوروندي شكوى إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى،

حيث اتهمت رواندا بأعمال عدوان ضد أراضيها وتدريب متمردين في مخيم ماهاما للاجئين. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قامت بوروندي بطرد الوزير المفوض الأول بسفارة رواندا في بوجومبورا، بعد أن اقتحمت مترله في وقت سابق وادعت أنها اكتشفت فيه مخبأ للأسلحة.

١١ - ولا تزال الأزمة المستمرة في بوروندي تسبب توترا في العلاقة مع عدة شركاء دوليين. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، فرض الاتحاد الأوروبي حظرا للسفر وتجميدا للأصول في حق أربعة من كبار ضباط الأمن البورونديين وحملهم المسؤولية عن العنف المفرط ضد السكان المدنيين وقمعهم. ووصف متحدث باسم الحكومة البوروندية هذه التدابير بأنها جائرة وانتقد حرية الحركة التي يتمتع بها زعماء المعارضة داخل أراضي الاتحاد الأوروبي. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، شجب الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، قرار الاتحاد الأوروبي ووصفه بأنه غير قانوني وأنه يرقى إلى درجة الاستفزاز، كما اتهم الاتحاد الأوروبي بالتحيز العرقي، وحذر من أن الجزاءات المفروضة على أفراد مجموعة عرقية واحدة يمكن أن تقوض الحوار بين الأطراف البوروندية. ووجه الاتحاد الأوروبي رسالة إلى حكومة بوروندي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر يلتمس فيها إجراء مشاورات، بموجب المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو، وهو ما يستتبع إعادة النظر في المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى بوروندي وإمكانية تنقيحها. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، علقت بلجيكا، أكبر الجهات المانحة الثنائية لبوروندي، برامجها التعاونية مع البلد.

باء - التطورات الأمنية

١٢ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في بوروندي، لا سيما في العاصمة، تتسم بتدهور مستمر في حالة انعدام الأمن وزيادة متواصلة في مستوى العنف.

١٣ - وفي وقت مبكر من صباح يوم ١٠ تموز/يوليه، اندلع تبادل كثيف للنيران في بلدة كاباروري في مقاطعة كايانزا، على الحدود الرواندية. وأفادت السلطات البوروندية المحلية بأن مجموعة من العناصر المسلحة، تقدر بنحو ٥٠٠ فرد، قد اشتبكت مع قوات في موقع تابع للجيش، ثم اختفت بعد ذلك داخل غابة كيبيرا، حيث قيل إن مواجهة أخرى وقعت. وأفادت التقارير بمقتل ٣١ متمردا، في حين زعمت السلطات البوروندية أنها قد اعتقلت ما يزيد على ١٠٠ شخص.

١٤ - ومنذ تموز/يوليه، أصبح تبادل إطلاق النار وتفجيرات القنابل اليدوية، ثم ما يعقبه من اكتشاف أجساد لأشخاص تعرضوا للتشويه أو الإعدام، أمرا شائعا في أحياء بوجومبورا،

مثل نغاغارا وموساغا وسيبيتوكي وموتاكورا، التي يعتبرها الكثيرون بؤرا ساخنة للاحتجاجات على التمديد لولاية ثالثة. وأشار العديد من التقارير إلى انتشار الأسلحة في أيدي المدنيين، وظهور جيوب من المقاومة المنظمة وجماعات القصاص الأهلي، التي اشتبكت مع قوات الأمن في العاصمة. وكثيرا ما أعقبت هذه الحوادث محاصرة قوات الشرطة والأمن للأحياء، بهدف استعادة الأسلحة ظاهريا، وقد أدت في عدد من الحالات إلى إزهاق أرواح المدنيين. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قتل تسعة مدنيين، بمن فيهم موظف تابع للمنظمة الدولية للهجرة، في حيي نغانغارا وبويسا، في أثناء عملية قامت بها قوات الأمن، في أعقاب كمين نصب لاثنين من ضباط الشرطة. كما قتل موظف يعمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حادث منفصل وقع في بوجمبورا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٥ - ومنذ الانتخابات الرئاسية، وقع عدد من الاغتيالات السياسية لأعضاء بارزين في الحزب الحاكم والمعارضة والمجتمع المدني أو جرى شنّ هجمات عليهم. وفي ٢ آب/أغسطس، قتل الجنرال أدولف نشيميريمانا، وهو مساعد مقرّب من الرئيس نكورونزيزا والرئيس السابق لدائرة الاستخبارات الوطنية، عندما قصفت سيارته بقنبلة صاروخية في حي كامينغي في بوجمبورا. وفي اليوم التالي، أصيب بيير كلافر مبونيمبا، وهو من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في بوروندي، بجروح خطيرة عندما أطلق مسلحون مجهولون النار عليه في أحد شوارع بوجومبورا. وفي ١٥ آب/أغسطس، قتل العقيد جان بيكوماغو، وهو ضابط متقاعد من الجيش كان يشغل منصب رئيس أركان القوات المسلحة في بوروندي في أثناء الحرب الأهلية، وقد قتله مهاجمون مجهولو الهوية خارج مترله في بوجومبورا. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أطلق مجهول النار على باتريس غاهونغو، المتحدث الرسمي باسم حزب المعارضة، الاتحاد من أجل السلام والديمقراطية، وأرداه قتيلا. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، نجا بأعجوبة من كمين نصب في بوجومبورا اللواء برايم نيونغابو، رئيس أركان القوات المسلحة الذي قام بدور رئيسي في إحباط محاولة الانقلاب التي وقعت في ١٣ أيار/مايو، وقد قتل خلال الكمين أربعة من حراسه وثلاثة من المهاجمين. و لم يكشف النقاب بعد عن معظم حالات القتل والاختفاء والعنف الخطيرة، مما أدى إلى تفاقم مناخ الإفلات من العقاب والتوتر والخوف.

١٦ - ومنذ فشل الانقلاب، تزايدت التكهنات عن انشقاقات داخل القوات المسلحة البوروندية، التي كان إصلاحها موضع ثناء باعتبارها أحد أهم النجاحات الدولية لبناء السلام، والتي تحققت عقب توقيع اتفاق أروشا. وقد غذت هذه المطالبات تقارير عن اعتقال

أفراد عسكريين زُعم تورطهم في اغتيال اللواء نشيميريمانا والعقيد بيكوماغو ومحاولة اغتيال اللواء نيونغابو، فضلا عن استخدام مركبات عسكرية وزي عسكري في تلك الحوادث.

١٧ - ولم تحقق محاولات الحكومة منح العفو مقابل نزع السلاح طوعا سوى نجاح محدود. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت اللجنة التي كُلِّفت بالإشراف على تلك المبادرة عن أن ٦ قطع من الأسلحة الثقيلة، و ٣٦ بندقية هجومية، و ١٠ مسدسات، و ١١٥ قنبلة، و ٤ ٨٧٤ قطعة من الذخيرة، و ١٣٦ مخزنا قد أُعيدت طوعا منذ ٢٠ آب/أغسطس.

١٨ - وأسفر تدهور الوضع الأمني عن قيام عدة بعثات دبلوماسية ومنظمات دولية بإجلاء موظفيها من بوروندي. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يوجد مقره في بوجمبورا منذ عام ٢٠٠٧، في بيان أصدره أنه قام بإجلاء جميع موظفيه ونقل مقره مؤقتا إلى لوساكا.

جيم - التطورات في مجال حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن زيادة مفاجئة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات القتل خارج نطاق القضاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، ووفيات الأفراد غير المبررة، وقد تم التعرف ضمنهم على بعض أعضاء الأحزاب السياسية أو الناشطين في مجال حقوق الإنسان. ووفقا لمفوضية حقوق الإنسان، فقد قتل في الفترة بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ما يزيد على ٢٢١ شخصا في جميع أنحاء البلد، حيث حدث ٥٥ من تلك الوفيات في شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده. وتشير السجلات إلى أنه منذ ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ قد قتل ٤٤ شخصا بدوافع سياسية، بمن في ذلك ٩ أعضاء من مجلس الدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، و ٥ أفراد من قوات التحرير الوطنية، و ١٣ فردا من حركة التضامن والديمقراطية. ووفقا لما ذكرته الحكومة، فقد قتل في الفترة بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٣٣ من أفراد الشرطة.

٢٠ - وعثر على جثث الضحايا في معظم الأحيان في أحياء موساغا وسيبيتوكي وكامينغي وجابي ونغاغارا وبوتيريري في بوجومبورا، وفي منطقة مارامفيا بمقاطعة بوجومبورا الريفية، حيث وجدت جثث أطلقت عليها النار أو خنقت أو شوهت بالسكاكين. وكانت أجساد بعض الضحايا في وضع قُيِّدت فيه أيديهم وراء ظهورهم وبدت عليها آثار التعذيب. وأبلغت مفوضية حقوق الإنسان عن أن الكثيرين من الضحايا قد ألقى القبض عليهم الشرطة أو ضباط استخبارات من دائرة الاستخبارات الوطنية قبل العثور على جثثهم بفترة وجيزة.

٢١ - وتستخدم قوات الشرطة والأمن، ولا سيما الاستخبارات الوطنية، التعذيب وإساءة المعاملة ضد الأشخاص المعتقلين والمحتجزين وقد ساعدها أحيانا حركة إمبونيراكوري، جناح الشباب في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وقد وثقت مفوضية حقوق الإنسان ٧٩ حالة تعرض فيها الضحايا للتعذيب على أيدي أجهزة الأمن.

٢٢ - وفي الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سجلت المفوضية ٢ ٩٤٦ حالة اعتقال في جميع أنحاء البلد. واتهم معظمهم بالتخطيط للانضمام إلى حركة تمرد أو المشاركة فيها. واعتقل آخرون خلال عمليات تفتيش، وهم أساسا أعضاء في أحزاب المعارضة، واتهموا بحيازة أسلحة غير مشروعة وبالمشاركة في احتجاجات أو بالسطو المسلح. وكان يفرج عن المشتبه في مشاركتهم في التمرد في غضون بضعة أيام بسبب عدم توافر الأدلة، في حين أن البعض الآخر لا يزال رهن الاحتجاز في سجون مختلفة في البلد. وقد تعرض بعض الأشخاص المعتقلين والمحتجزين للتعذيب أو الاعتداء أو لسرقة ممتلكاتهم الشخصية (كالهواتف المحمولة والمال). وقد تجاوزت الغالبية العظمى من الأشخاص المحتجزين، الذين لا يزالون ينتظرون المحاكمة، فترات الاحتجاز السابق للمحاكمة المحددة قانونا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام في بوروندي مقيدة تقييدا شديدا.

٢٣ - ولا تزال أرواح الصحفيين معرضة للخطر. ولا يزال الصحفيون العاملون في وسائط الإعلام الخاصة والمستقلة يتعرضون للتحرش عن طريق أوامر الحضور القضائية والاعتقال التعسفي والهجمات في أثناء أداء عملهم. وقد أجلت الأوساط الدبلوماسية عددا من المراسلين البورونديين العاملين في وسائط إعلام دولية ووطنية لأسباب أمنية. وأصيبت الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الرقابة على وسائط الإعلام البوروندية، مثل مرصد الصحافة في بوروندي والرابطة البوروندية للمذيعين ومنظمة الصحفيين البورونديين، بالشلل عقب فرار عدة ممثلين لها من البلد، بعد أن صدرت أوامر بإلقاء القبض عليهم. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، مثلت أنطوان كابوراهي، مديرة مجموعة إواكو الصحفية، وهي إحدى وسائط الإعلام المستقلة القليلة في بوروندي، أمام المحكمة العليا في بوجومبورا لجلسة استماع أولى بشأن ما نشرته المجموعة عن محاولة الانقلاب. ولا تزال هذه القضية أمام القضاء.

٢٤ - وفي غياب وجود وسائط إعلام خاصة، أصبحت وسائط الإعلام الاجتماعية تمثل مصادر بديلة لمعلومات لا يجري التحقق منها بشأن الأحداث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان، مما أسهم في انتشار أنباء الإشاعات والتعريض، التي يجري تداولها دون اعتراض عليها.

٢٥ - وأدت الأزمة السياسية في بوروندي إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلا، مما أسفر عن زيادة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، خاصة في مجالات الحماية والأمن الغذائي وسوء التغذية والصحة. وهناك ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي وتصل معدلات التغذية إلى مستوى حالات الطوارئ، في حين يتعرض النظام الصحي الهش لضغوط متزايدة. ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد تم، حتى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، توثيق وجود ٢١٧ ٧٥٧ من اللاجئين البورونديين في البلدان المجاورة، وقد لجأت الغالبية العظمى ليس إلى جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا فحسب، بل أيضا إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصل المفوضية الإبلاغ عن تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة، لا سيما جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا، رغم القيود الصارمة في المناطق الحدودية. وإضافة إلى ذلك، توجد ادعاءات خطيرة بقيام جماعات مسلحة بالتجنيد في مخيمات اللاجئين.

دال - الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت المبادرات الإقليمية دعما للحوار السياسي برعاية جماعة شرق أفريقيا وقيادة رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، الذي عُيِّن في مؤتمر قمة الجماعة الاستثنائي الثالث بشأن بوروندي، الذي عقد في ٦ تموز/يوليه، لتيسير المحادثات بين الأطراف في بوروندي. وبهذه الصفة، سافر الرئيس موسيفيني إلى بوروندي في يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه واجتمع بالرئيس نكورونزيزا وسائر أصحاب المصلحة. وحث أصحاب المصلحة على التفاوض بقوة وباستمرار من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع القضايا المطروحة. كما أبلغ الأطراف بأن الحوار سيستمر تحت قيادة وزير دفاعه، كريسبوس كيونغا، وسيركز على جميع المسائل دون شروط مسبقة.

٢٧ - وعقد وزير الدفاع الأوغندي اجتماعات مع مختلف الجهات الفاعلة السياسية في بوروندي في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تموز/يوليه. وبينما اتفقت الأطراف على المسائل المتعلقة باللاجئين ونزع سلاح ميليشيات الشباب المنتمية إلى الأحزاب السياسية، فإنها لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل أخرى، لا سيما الجدول الزمني للانتخابات. وأصر أعضاء المعارضة المشاركون على تأجيل الانتخابات الرئاسية وإجراء انتخابات بلدية وتشريعية جديدة. وفي ١٩ تموز/يوليه، عُلِّقت المحادثات لأجل غير مسمى بعد أن تغيبت الحكومة عن حضور الجولة الثالثة. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ثم في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، زار الوزير كيونغا بوجومبورا لإجراء مشاورات. ومع ذلك، لم تُطلق عملية الحوار مُجددا.

٢٨ - وأيد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جهود الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا في بيانه الذي أصدره في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وإضافة إلى ذلك، يتضمن البيان عدة تدابير ترمي إلى معالجة الحالة في بوروندي، بما في ذلك زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في الميدان، والدعوة إلى عدم مشاركة أفراد قوات الأمن البوروندية الذين تورطوا في أعمال العنف في بعثات الاتحاد الأفريقي، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان مع إمكانية تنفيذ جزاءات محددة الهدف، والشروع في وضع خطط طوارئ لاحتمال نشر بعثة سلام بقيادة أفريقية في بوروندي.

هاء - الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٢٩ - منذ اندلاع الأزمة في نيسان/أبريل، اجتمعت تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام تسع مرات لمناقشة مسألة بوروندي وأصدرت أربعة بيانات من أجل تشجيع الحوار، وحذرت من تصعيد العنف، وأيدت جهود الوساطة الإقليمية.

٣٠ - وحذر السفير السويسري بول سيغر، الرئيس المنتهية ولايته، خلال زيارته الأخيرة إلى بوروندي، في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه، من تفاقم مناخ الاستقطاب، الذي يتسم بتصلب المواقف وكتم الأصوات المعتدلة على كلا الجانبين. وأوصى باتخاذ موقف ثابت ومبدئي فيما يتعلق بالعنف وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة، مع كفالة توفير حوافز لجميع أصحاب المصلحة على المشاركة في حوار بناء طويل الأجل يمكن إعادة بناء النسيج الاجتماعي على أساسه. ونصح بأن يُدرس التهديد بفرض جزاءات من جانب المجتمع الدولي بعناية، لأنه يمكن أن يكون له أثر سلبي فيما يتعلق بتصلب المواقف وسد الباب أمام إجراء حوار بناء.

٣١ - وقام الرئيس الجديد للجنة بناء السلام، السفير السويسري يورغ لاوبر، بزيارته الأولى إلى أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لمناقشة الفرص المتاحة للجنة من أجل تقديم الدعم لتسوية الوضع في بوروندي. وقد ناقش أربع مسائل رئيسية، هي: الحالة الأمنية واستمرار العنف؛ ومبادرات الحوار؛ والأثر الاجتماعي - الاقتصادي للأزمة الحالية؛ والشراكات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣٢ - وناشد الرئيس، خلال زيارته، جميع أصحاب المصلحة بالامتناع عن العنف، وأكد من جديد أن الحكومة مسؤولة عن أمن جميع المواطنين في بوروندي وسلامتهم. وشجع على بذل جهود المساعدة على الصعيدين الدولي والإقليمي للأخذ بتدابير لنزع فتيل التصعيد، من قبيل نزع سلاح الجماعات المسلحة، وحذر من الخطاب المؤجج للمشاعر، المتصور

أو الحقيقي، من أي جانب، الذي يمكن أن يحرض على الكراهية في أوساط مختلف فئات المجتمع البوروندي ويعكس اتجاه المكاسب التي أُحرزت نحو تحقيق التماسك الاجتماعي خلال السنوات العشر الماضية.

٣٣ - وواصل صندوق بناء السلام أعماله في بوروندي، بحافظة حالية مقدارها ١١,٦٥ مليون دولار لدعم الحوار ورصد حقوق الإنسان وتعزيز التماسك الاجتماعي ومشاركة الشباب. ومع ذلك، فإن الوضع الحالي في البلد كان له تأثير على مشاريع الصندوق وعلى تنفيذ استراتيجية بناء السلام الأوسع نطاقا في البلد.

ثالثا - الانتخابات ومراقبة الانتخابات

ألف - البيئة الانتخابية

٣٤ - غلب على الخطاب السياسي في الفترة التي سبقت انتخابات ٢١ تموز/يوليه ترشح الرئيس نكورونزيزا لهذه الانتخابات. ذلك أن المحاولات لإيجاد حل للخلاف بشأن ترشحه لولاية ثالثة وغيرها من المسائل التي حددت في اجتماعات الحوار بين الأطراف البوروندية لم تسفر عن أية نتائج ملموسة. ثم إن المظاهرات التي شهدتها الشوارع مباشرة بعد إعلان نكورونزيزا في أواخر شهر نيسان/أبريل ترشحه لولاية رئاسية ثالثة لم تحافظ في أواخر حزيران/يونيه وفي تموز/يوليه على الزخم الذي اكتسبته في البداية.

٣٥ - ونظرا لأن معظم القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة ظلت مغلقة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٣ أيار/مايو، فإن التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية الرئاسية التي قامت بها هيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية البوروندية التي تملكها الدولة لم تقدم لجمهور الناخبين صورة تعددية وحيادية عن المتنافسين في الانتخابات. وقد حظي الرئيس نكورونزيزا بقدر غير متناسب من تغطية هيئة الإذاعة والتلفزيون بالمقارنة مع المرشحين الرئاسيين الآخرين. وقبل انتخابات المجالس المحلية، طغت المسائل الأمنية والمسائل المتعلقة بالشؤون الداخلية على برامج هيئة الإذاعة والتلفزيون ولم تُخصَّص لانتخابات المجالس المحلية إلا مساحة زمنية ضيقة جدا.

٣٦ - وما فتئ كل من المعارضة والمجتمع المدني يشكك في تركيبة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ومصداقيتها، على الرغم من اتسام عملية التسجيل وتسمية المرشحين بالكفاءة ومن فعالية الأداء اللوجستي خلال الانتخابات البلدية والتشريعية التي أجريت في ٢٩ حزيران/يونيه. وغذت الأحداث المتعلقة باستقالة عضوين من أعضاء اللجنة

الانتخابية، في بداية حزيران/يونيه، واستبدالهما (انظر S/2015/510، الفقرة ٣٥) تخوفات لدى المعارضة والمجتمع المدني من انحياز اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وفي عدة مناسبات، أعرب وزير الداخلية ورئيس اللجنة عن رفضهما لهذه الادعاءات واتهما أحزاب المعارضة بأنها ليست حريصة فعلا على إنجاح العملية الانتخابية.

٣٧ - وخلال فترة الحملة الانتخابية الرئاسية التي امتدت من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ١٨ تموز/يوليه، عقدت أحزاب المعارضة لقاءات صغيرة أو قامت بأنشطة طواف على المنازل بدلا من تنظيم تجمعات ضخمة في إطار الحملات الانتخابية بغية اجتذاب أصوات الناخبين، وذلك بسبب نقص الأموال المخصصة للحملة، والإرهاق الذي أصاب المناصرين عقب فترة الحملة الانتخابية التشريعية والمحلية الطويلة، والقيود المفروضة على حرية التجمع. وعلى الرغم من هذا التحول إلى تنظيم المزيد من الحملات غير اللافتة للأنظار، فقد استمر اعتقال بعض الأعضاء المؤثرين في حركة التضامن والديمقراطية وائتلاف أميزيرو يأبارونـدي، أو أنهم تواروا عن الأنظار، أو فروا من البلد.

٣٨ - وبمقارنة الوضع السابق للانتخابات التي أجريت في يومي ٢٩ حزيران/يونيه و ٢١ تموز/يوليه، كانت بيئة انتخابات المجالس المحلية في ٢٤ آب/أغسطس أقل توترا من الناحية السياسية. فانتخابات المجالس المحلية لم تحظ باهتمام سياسي، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى طبيعة هذه الانتخابات في حد ذاتها. ومما ساهم في تعميق ذلك أن محط التركيز في البلد قد تحول إلى المسائل الأمنية. أما التطورات السياسية، مثل أداء الرئيس نكورونزيزا اليمين، فلم يكن لها أثر مباشر على بيئة ما قبل هذه الانتخابات.

باء - الانتخابات التشريعية والبلدية

٣٩ - كانت الأعمال التحضيرية اللوجستية التي قامت بها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قبل يوم الانتخابات في ٢٩ حزيران/يونيه كافية إلى حد كبير، مما أتاح إجراء عمليات الاقتراع بطريقة منتظمة.

٤٠ - وفي يوم الانتخابات، نشرت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي ١٧ فريق رصد في جميع المقاطعات لتغطية ٥٠ بلدية من مجموع ١١٩ بلدية. وبوجه عام، أجرت البعثة أنشطة مراقبة في ١٤٥ مركز اقتراع. وكانت عمليات التصويت في مراكز الاقتراع التي جرت مراقبتها بطيئة ولكن لم تخيم عليها أجواء التوتر. وأفاد مراقبو البعثة في تقاريرهم أن الإجراءات الراسخة لم تُتّبع دوما، وأن فهم الناخبين للعملية كان محدودا إلى حد ما. أما وجود قوات الأمن، فعلى الرغم من كثافته في جميع أنحاء البلد، فقد اعتُبر أنه

كان متزويا في مراكز الاقتراع التي جرت مراقبتها. ولوحظ وقوع حوادث عنف معزولة، ولا سيما في المناطق الحضرية، ولكنها لم تقع في محيط مراكز الاقتراع. ولم يبلغ مراقبو البعثة عن حضور نواب الأحزاب السياسية المعارضة التي قاطعت الانتخابات، في حين أُبلغ أن المراقبين المحليين التابعين لجماعات تعتبر مقرّبة من الحزب الحاكم كانت حاضرة في معظم مراكز الاقتراع.

٤١ - وأغلقت عمليات الاقتراع وعدّ الأصوات دون وقوع حوادث تذكر، على الرغم مما بدا على موظفي مراكز الاقتراع من عدم إلمام بالإجراءات الجديدة لعدّ الأصوات. وسُجّل في عمليات عدّ الأصوات التي جرت مراقبتها عدد كبير من الأصوات الباطلة وذلك أساسا بسبب عدم الإلمام بإجراءات وسم ورقة الاقتراع الواحدة، وبسبب ما أُبلغ عنه كذلك من رغبة بعض الناخبين في عدم الإدلاء بأصوات صحيحة. ولم تنشر صحائف النتائج على مستوى مراكز الاقتراع، وإنما وقّع نواب الأحزاب الحاضرون في عملية العدّ على نسخ من هذه الصحائف في المراكز التي تولوا مراقبتها.

٤٢ - وفي ٢ تموز/يوليه، أصدرت البعثة بيانها الأولي بشأن إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية.

جيم - الانتخابات الرئاسية

٤٣ - أجريت الانتخابات الرئاسية، بعد تأجيلها مرتين، في ٢١ تموز/يوليه. وعلى وجه الخصوص، أعلن أربعة من المرشحين للرئاسة - وهم السيد جان ميناني (الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوري)، والسيد دوميسيان نداييزي (التجمع الوطني من أجل التغيير)، والسيد سيلفستر نتيبانتونغانيا (مستقل/إيجامبو)، والسيد أغاثون رواسا (مستقل/أبيبينغا أميزيرو يأباروندي) - الانسحاب من السباق الرئاسي في أواخر حزيران/يونيه، حيث أعلنوا أن المناخ السياسي والأمني لا يمكن أن يضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ودعوا أيضا السكان إلى مقاطعة الانتخابات. وعلى الرغم من التلويح بعدم المشاركة، ظلت أسماؤهم موجودة على بطاقات الاقتراع لأن لا أحد من المرشحين انسحب رسميا، وفقا لما ذكرته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

٤٤ - وكانت الأعمال التحضيرية اللوجستية والإدارية التي اضطلعت بها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للانتخابات الرئاسية كافية وتمت في الوقت المحدد، مع إدخال تحسينات كبيرة منذ الانتخابات البلدية والتشريعية. واعتُبرت عملية تسمية المرشحين شاملة. وكانت اللجنة وفروعها في المقاطعات قادرة على إعداد الانتخابات الرئاسية مع القيام في الوقت

نفسه بإعداد جداول نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية، والنظر في الشكاوى على صعيد البلديات والمقاطعات، وتولت توزيع بطاقات الناخبين. وعشية إجراء الانتخابات، أُبلغ عن وقوع بعض الحوادث المتعلقة بحرق مواد انتخابية وبطاقات ناخبين في بلدية بوجومبورا. وواجهت اللجنة الانتخابية تحديا آخر تمثل في نقل عدد من مراكز الاقتراع في بلدية بوجومبورا بسبب شواغل أمنية. وكانت المواقع البديلة نائية في كثير من الأحيان، وساهمت في انخفاض عدد الناخبين في المنطقة.

٤٥ - وفي ٢١ تموز/يوليه، نشرت البعثة ٢١ فريق مراقبة في جميع المقاطعات الثماني عشرة، حيث غطت ٦٧ بلدية من أصل ما مجموعه ١١٩ بلدية. وبوجه عام، كان مراقبو البعثة حاضرين في ٢٤٩ مركز اقتراع أثناء فتح المراكز والتصويت. وأبلغت أفرقة المراقبة عن مناخ ساده الهدوء في جميع أنحاء البلد مع عدم تسجيل وقوع حوادث أمنية. وقد لوحظ أن إقبال الناخبين كان أقل كثيرا مما كان عليه خلال الانتخابات التشريعية والمحلية.

٤٦ - ومرت عمليتا إغلاق مراكز الاقتراع وعدّ الأصوات بسلام وكانتا أفضل تنظيما من العمليتين اللتين تمتا خلال الانتخابات التشريعية والبلدية. ويسّر نوع الانتخابات التي أُجريت، إلى جانب الممارسة التي استُهلت في يوم الانتخابات السابق، تحسين الأداء وعجّلا سير العمليات. وما فتئت البعثة تلاحظ العدد الكبير من الأصوات الباطلة. وعلى الرغم من أن دواعي من قبيل الافتقار إلى الأنشطة التثقيفية للناخبين والعمل بورقة الاقتراع الواحدة التي استحدثت مؤخرا قد تمثل أسبابا لبطلان الأصوات، فقد أبلغ بعض المواطنين البعثة أن التخويف والرعب قد ساهما أيضا في وسم الأصوات الباطلة. ولم تنشر صحائف النتائج على مستوى مراكز الاقتراع، وإنما حصل نواب الأحزاب الحاضرون في عملية العد على نسخ منها في المراكز التي تولوا مراقبتها.

٤٧ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي بيانها الأولي بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية.

دال - انتخابات المجالس المحلية

٤٨ - لم يتأثر المناخ العام الذي سبق انتخابات المجالس المحلية التي أجريت في ٢٤ آب/أغسطس سلبا من جراء الأحداث السياسية الرئيسية الحاصلة في بوجومبورا. وفي يوم الانتخابات، قصد المواطنون البوروندیون مراكز الاقتراع لانتخاب خمسة أعضاء في مجالسهم المحلية المسؤولة عن التلال والأحياء، وهي أصغر الوحدات الإدارية في بوروندي.

وهنـاك مـا مجموعـه ٣ ٩١٣ ٢ مجلسـا محليـا، تشـمل ٤ ٨١٤ ٢ مجلـس تلـة و ٩٩ مجلـس حـي. وفيما يتعلق بانتخابات المجالس المحلية، يتنافس المرشحون على أساس غير حزبي بحت.

٤٩ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، نشرت البعثة ٢٤ فريقـا في جميـع المقاطعـات الثمـاني عشـرة، حيث غطت ٧٩ بلدية من أصل ١١٩ بلدية. وبوجه عـام، كـان مراقبـو البعثـة حاضـرين في ٢٢٣ مركزا من مراكز الاقتراع التي تشمل قرابة ٢١٠ مجالس من مجالس التلال والأحياء. واعتبر أداء موظفي الاقتراع جيدا عموما. ومن بين المشـاكل الـتي أبلغ عنـها، أوجه التفـاوت في تنفيذ إجراءات إضافة قائمـة النـاخبين والتصويت الـذي يجـري عـن طريـق المسـاعدة. لكـن لم يتم اعتبار أن أيا من المشكلتين تسببت في تحوير إرادة الناخبين.

٥٠ - وعموما أغلقت مراكز الاقتراع أبوابها في الموعد المحدد أو مع بعض التـأخير، وجـرى احترام الإجراءات إلى حد كبير، مع بعض الاستثناءات فيمـا يتعلـق بتفسـير القواعـد المتعلقـة ببطلان الأصوات وتجميع استمارات عدّ الأصوات. وبـالنظر إلى ارتفـاع معـدل الأميـة، تـرك البت في صحة بطاقات الاقتراع حيثما اقتضى الأمر كتابة الناخبين لأسماء المرشحين بخط اليـد إلى السـلطة التقديريـة للمسـؤولين عـن مراكـز الاقتـراع الـذين اضـطلعوا عمومـا بالمهمـة علـى أحسن وجه. ولم تنشـر صـحائف النتـائج علـى مستوى مراكـز الاقتـراع، وإنمـا حصـل نـواب الأحزاب الحاضرون في عملية العد على نسخ في المراكز التي تولوا مراقبتها.

٥١ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمراقبـة الانتخابـات في بورونـدي بيانها الأولي بشأن إجراء انتخابات المجالس المحلية.

هاء - إدارة النتائج وإعداد الجداول

٥٢ - لاحظت البعثة أن الإجراءات الراسخة لم تُتّبع في جميع الحالات خلال إعـداد جـداول نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية وذلـك لأسـباب عديـدة، مـن بينـها عـدم كفايـة التـدريب وضعف استكمال صحائف النتائج. وذكـرت اللجنـة الانتخابيـة أن هـذا الضـعف كـان نتيجـة لانسـحاب مـوظفي مراكـز الاقتـراع في اللحظـة الأخـيرة وأن اسـتبدالهم جـرى دون اتّبـاع تعليمات اللجنة.

٥٣ - أمـا فيمـا يتعلـق بالانتخابـات الرئاسـية، فقـد أجـرت اللجـان الانتخابيـة للبلـديات والمقاطعات عمليات إعداد جداول نتـائج الانتخابـات، علـى صـعيدي البلـديات والمقاطعـات، على التوالي، في وقت متأخر من الليل وفي سـاعات مبكـرة مـن يـوم ٢٢ تموز/يوليـه. وبسـبب القيـود الأمنيـة، وفي بعض الحـالات، تضـارب المعلومـات الـتي تلقتـها اللجـان الانتخابيـة البلديـة المستقلة، لم يتسن لمراقبي البعثة عموما متابعة جميـع خطـوات إعـداد الجـداول. أمـا الإجـراءات

الراسخة للإعلان عن النتائج الأولية فقد اتبعت بقدر كبير في جميع المقاطعات المشمولة. وأعلنت اللجان البلدية أولا عن النتائج، فيما يتعلق بالانتخابات البلدية، ثم تبعتها لجان المقاطعات، فيما يتعلق بانتخابات المقاطعات، وأخيرا اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التي أعلنت عن النتائج المؤقتة.

٥٤ - وتم إعداد جداول النتائج والإعلان عن النتائج المؤقتة لانتخابات المجالس المحلية على مستوى البلديات. وشرعت اللجان الانتخابية البلدية المستقلة في تجميع النتائج فورا بعد استلام المظاريف التي تحتوي على النتائج وواصلت عملها طوال الليل. وكان تقييم البعثة للعملية بأنها مرضية عموما. وتم تأجيل الإعلان عن النتائج في كثير من الأحيان بغية تسوية شكاوى المرشحين سلفا.

٥٥ - ولم يُجر أي من عمليات إعداد الجداول المركزية في مركز معالجة البيانات، الذي سبق أن أنشئ واستخدم في تجهيز طلبات تسجيل الناخبين.

واو - الشكاوى الانتخابية

٥٦ - فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية والبلدية، قدّم عددا من الشكاوى كل من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وقوات التحرير الوطنية، واتحاد التقدم الوطني، وائتلاف السلام في أفريقيا، التي طلبت إجراء إعادة احتساب الأصوات الباطلة على مستوى المقاطعات. وتتفق هذه الشكاوى مع التفسير غير المتساوق للأصوات الصحيحة الذي لاحظته البعثة خلال عملية عد الأصوات. ففي كثير من الحالات، كانت الشكاوى متعلقة بإبطال أصوات تم التصويت فيها بطبع بصمة الأصبع على صورة المترشح. وعقب توضيح من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، تم إجراء إعادة احتساب الأصوات في عدة مقاطعات وبلديات. وأشار مراقبو البعثة إلى أن عمليات إعادة احتساب الأصوات لم تجر بطريقة متسقة، ولم تعالج، في كثير من الأحيان، سوى شواغل أصحاب الشكاوى دون القيام بعملية إعادة احتساب الأصوات بالكامل. وفي حالات قليلة، رفضت شكاوى باعتبار أن نواب الأحزاب السياسية قد وقّعوا بالفعل على صحائف النتائج في مراكز الاقتراع. وأقرت اللجنة الانتخابية لاحقا بوجود فراغ إجرائي فيما يتصل بتحديد هيئة الاختصاص من الدرجة الابتدائية.

٥٧ - وتلقت المحكمة الدستورية ثلاثة طعون بشأن نتائج الانتخابات التشريعية، طعنان قدمهما اتحاد التقدم الوطني والآخر من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وقُبل الطعنان اللذان قدمهما اتحاد التقدم الوطني ونظرت المحكمة في أساس

وجاهتهما. وتعلق الطعن الأول بإسناد مقاعد لائتلاف أميزيرو يأباروندي في ضوء إعلانه عن مقاطعة الانتخابات، وتعلق الطعن الثاني باحتساب الحصة الانتخابية فطعن في تفسير اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للمفهوم الغامض المتعلق بالأصوات المدلى بها المنصوص عليه في قانون الانتخابات. ففيما يتعلق بالإسناد التمهيدي، اعتبرت اللجنة أن الأصوات المدلى بها الصحيحة فحسب هي المقبولة لإجراء عملية إسناد المقاعد وليس جميع الأصوات المدلى بها، على نحو ما يمكن استنتاجه من قراءة نص القانون الانتخابي. وفي ١٧ تموز/يوليه، أكدت المحكمة الدستورية في كلتا الحالتين قراري اللجنة وأكدت النتائج الأولية بوصفها نتائج نهائية.

٥٨ - ولم تقدم شكاوى إلى المحكمة الدستورية فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية. وذكرت المحكمة أنه لم يعثر على أي مخالفة في العملية وأعلنت أن النتائج نهائية مع عدد من التصويبات الطفيفة.

٥٩ - وفيما يخص انتخابات المجالس المحلية، مثلت الشكاوى والطعون عناصر هامة في العملية. فاللجان الانتخابية البلدية المستقلة قامت بوظيفة المستوى الأول للاستعراض، وذلك بتحديد ستة أيام تقويمية من تاريخ تقديم الشكاوى إلى تاريخ البت فيها. أما اللجان الانتخابية المستقلة للمقاطعات فقد شكلت المرحلة الثانية والنهائية للطعون. وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الشكاوى قُدم إلى اللجان البلدية على نطاق البلد، فإن البعثة لم تتلق حتى الآن أرقاما رسمية موحدة من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وفي كثير من الأحيان، أدت الشكاوى المقدمة التي راقبتها البعثة إلى عمليات إعادة احتساب للأصوات غيرت تركيبة المجالس المحلية.

زاي - النتائج النهائية

٦٠ - أعلن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج الأولية للانتخابات البلدية والتشريعية في ٧ تموز/يوليه، وأقرتها المحكمة الدستورية في ١٦ تموز/يوليه. وأُعلن أن نسبة المشاركة الرسمية بلغت ٧٤,٣٢ في المائة. ولم تتضمن المعلومات المعلنة أثناء تلك المناسبة والتي نُشرت فيما بعد على الموقع الشبكي للجنة أي تفصيل للنتائج على مستويي البلديات ومراكز الاقتراع. وحصلت ثلاثة أحزاب سياسية و/أو تحالفات فقط على مقاعد في الجمعية الوطنية، وهي: المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، الذي نال ٦٢٩ ٧٢١ ١ صوتا (٦٠,٢٨٩ في المائة) حيث حصل على ٧٧ مقعدا؛ وتحالف أميزيرو يأباروندي، الذي نال ٣١٨ ٧١٧ صوتا (١١,١٦ في المائة)، حيث حصل على ٢١ مقعدا؛ واتحاد التقدم الوطني، الذي نال ١٨٩ ٧١ صوتا (٢,٤٩ في المائة)، حيث حصل

على مقعدين. وخصصت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ٢١ مقعدا عن طريق الاختيار المشترك تلبية للمتطلبات الإثنية والجنسانية، على النحو المنصوص عليه في الدستور. وتألف المندوبون الذين أُضيفوا بالاختيار المشترك من ١٨ امرأة، بما يشمل ٣ من قومية الهوتو و ١٥ من قومية التوتسي (٩ من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية و ٩ من تحالف أميزيرو يأباروندي). وينتمي المندوبون الآخرون في الجمعية الوطنية الذين أُضيفوا بالاختيار المشترك إلى قومية توا. وعُقدت الجلسة الافتتاحية للجمعية الوطنية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، وتم تأكيد النتائج النهائية في ١٨ آب/أغسطس.

٦١ – وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، فقد أعلن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج الأولية في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥. ونظرا لعدم التقدم بشكاوى، أعلنت المحكمة الدستورية رسميا انتخاب الرئيس بيير نكورونزيزا في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأدى الرئيس القسم في ٢٠ آب/أغسطس في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان.

٦٢ – وفيما يتعلق بالانتخابات المحلية، أعلنت اللجان الانتخابية المستقلة للمقاطعات النتائج النهائية وأُرسلت إلى اللجنة الانتخابية الوطنية، مع إرسال نسخة إلى حكام المقاطعات ومديري البلديات. وأعلنت كل لجنة من لجان المقاطعات النتائج في يوم مختلف وفقا لتاريخ التعامل مع الطعون التي وردت إليها، في موعد لم يتجاوز ٤ أيلول/سبتمبر بأي حال من الأحوال. ولا ينص القانون على موعد رسمي لأداء القسم للمجالس المحلية: بصفة عامة تولى الحكام ومديرو البلديات مناصبهم في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

حاء – مشاركة المرأة والفئات المهمشة الأخرى

٦٣ – مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حق منصوص عليه بموجب اتفاق أروشا والدستور. وقد وقعت بوروندي على كل من اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٣) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) وصدقت عليهما. وينص الدستور على أنه ينبغي للمرأة أن تشغل ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من مقاعد الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ فضلا عن ٣٠ في المائة من المناصب في الحكومة. وكثيرا ما يتم تنفيذ هذا الحكم عن طريق آلية مضنية للاختيار المشترك لا تيسر الجهود الاستباقية التي تبذلها الأحزاب السياسية للحث على زيادة مستوى التمثيل.

٦٤ – وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، شكلت النساء نسبة ٣٠ في المائة من المرشحين المدرجين في القوائم. ورغم أن الأحزاب السياسية أوفت عموما بالحصص المطلوبة للجنسين في تشكيل قوائم مرشحيها، نادرا ما حظيت النساء بمراتب عليا. ونتيجة لذلك، لم ينتخب

منهن سوى ٢٥ في المائة بالاقتراع المباشر، حيث زاد مستوى تمثيل المرأة إلى ٣٦ في المائة من خلال آلية الاختيار المشترك. وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية، لم يحترم بعض القوائم النهائية للأحزاب المتنافسة شرط الحصص الموضوعة للجنسين. و لم ترشح أي امرأة للانتخابات الرئاسية، على الرغم من أن المرأة تترأس حزبين سياسيين.

٦٥ - وفيما يتعلق بالمناصب الحكومية، بلغت نسبة تمثيل النساء ٣٠ في المائة من الوزراء، على النحو المنصوص عليه في الدستور. ويقل ذلك عن نسبة تمثيلهن التي بلغت ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. ولا تشغل المرأة منصب الحاكم إلا في ثلاث مقاطعات من أصل ١٨ مقاطعة، مما يمثل انخفاضا آخر مقارنة بعدد النساء اللائي شغلن المنصب في انتخابات عام ٢٠١٠. ولوحظ أن مشاركة المرأة في إدارة العملية الانتخابية اتسمت بالتوازن، وجاءت متماشية مع المتطلبات القانونية. وتضم عضوية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة امرأتين من أصل خمسة أعضاء، وتشغل إحداهما منصب نائبة الرئيس. وتم الوفاء بحصة الجنسين التي تنص على تخصيص ٣٠ في المائة للمرأة عند إنشاء اللجان الانتخابية المستقلة للمقاطعات والبلديات وكذلك في تعيين الموظفين القائمين على تسجيل الناخبين وعلى عمليات الاقتراع. وفيما يتعلق بتفصيل عدد الناخبين حسب نوع الجنس، فقد سُجل من أصل عدد الناخبين المسجلين الذي بلغ ٣ ٨٤٠ ٩٢٠ ناخبا ما بلغ عدده ١ ٩٦٩ ٦٢٥ امرأة، بنسبة تمثيل كلية بلغت ٥١,٢٧ في المائة.

٦٦ - وفي حملة الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥، لم تحظ النساء من بين القيادات والأطراف السياسية الفاعلة، مع استثناءات قليلة جدا، إلا بتغطية محدودة جدا من هيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية البوروندية، وردت ضمن برامج خاصة رصدتها بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي. وخصصت الهيئة فترات زمنية أكثر بقليل للأطراف السياسية الفاعلة من النساء خلال حملة الانتخابات التشريعية عما خصصته لهن في الانتخابات الرئاسية. ويمكن تفسير ذلك جزئيا بعدم وجود نساء مرشحات للانتخابات الرئاسية وتخصيص حصة ٣٠ في المائة لهن في الانتخابات التشريعية. وفضلا عن ذلك، أحدث إغلاق وسائط الإعلام الخاصة التي كانت تبث سابقا برامج خاصة موجهة للمرأة تأثيرا سلبيا أيضا على القيادات السياسية النسائية طوال فترة العملية الانتخابية. وخلال الحملة الانتخابية للمجالس المحلية، أتيحت للنساء فرصة أكبر من الرجال في الوصول إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية، ولا سيما الإذاعة.

طاء - جماعات الرصد الدولية والوطنية الأخرى

٦٧ - كان من المتوقع أن تقوم جماعات الرصد الدولية والوطنية بمراقبة العملية الانتخابية في عام ٢٠١٥ مراقبة لصيقة. بيد أن المسرح السياسي في البلد تغير نتيجة للأحداث التي أعقبت سعي الرئيس الحالي للحصول على ولاية ثالثة في الحكم والبيئة الأمنية غير المستقرة التي تلت ذلك.

٦٨ - وقامت بعثتا المراقبة الدولية التابعتين لكل من الاتحاد الأوروبي ومركز كارتر بوقف تنفيذ مهامها بعد محاولة الانقلاب التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٥، حيث أُنهيت أعمال البعثتين رسميا قبل الانتخابات البرلمانية. و لم يقم الاتحاد الأفريقي بنشر مراقبين للانتخابات. وبالتالي شكلت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي بعثة المراقبة الدولية الوحيدة الموجودة محليا لرصد انتخابات ٢٩ حزيران/يونيه. وبالنسبة للانتخابات الرئاسية، قام كل من جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بنشر مراقبين. ونشرت الجماعة ٢٥ مراقبا في ١٨ مقاطعة في حين نشر المؤتمر ٣٠ مراقبا. وكررت الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة جماعة شرق أفريقيا في معظمها استنتاجات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة.

ياء - المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة

٦٩ - أدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع دعم الدورة الانتخابية في بوروندي لعام ٢٠١٥ من خلال صندوق مشترك للتبرعات أُنشئ في أواخر عام ٢٠١٣. وقُدرت ميزانية الدورة بأكملها بمبلغ ٢٩,٧ مليون دولار. وتعهدت جهات مانحة دولية شملت بلجيكا وسويسرا وفرنسا والنرويج وهولندا والاتحاد الأوروبي، بمبلغ قدره ١٩,٨ مليون دولار، صُرف منه مبلغ قدره ١٥,٦ مليون دولار. وبالنظر إلى تدهور الظروف الأمنية وعدم وجود بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، قررت بلجيكا وسويسرا والاتحاد الأوروبي وقف صرف الدفعة الثانية من مساهماتهم، في حين قررت النرويج وهولندا عدم تقديم مساهمات إضافية أعلن عنها سابقا، مما ترك فجوة في الصندوق المشترك قدرها ١٤,١ مليون دولار. وفي وقت لاحق، في ٢٦ حزيران/يونيه، قُمت بتعليق مشروع دعم الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٥.

٧٠ - وقبل تعليق المشروع، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قدم مساعدة تقنية لإنشاء مركز لتجهيز البيانات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقام المركز بتجهيز بيانات تسجيل الناخبين وأصدر قوائم الناخبين في آذار/مارس، وكذلك بطاقات الاقتراع في أواخر

أيار/مايو. وبلغ العدد الكلي للناخبين المسجلين ٧٢٧ ٨٤٩ ٣ (٥٣٩ ٩٧٠ ١ امرأة و ١٨٨ ٨٧٩ ١ رجلا).

٧١ - وقدم البرنامج الإنمائي المساعدة التقنية، إضافة إلى الاضطلاع بأنشطة أخرى، من أجل تصميم وإنتاج بطاقة الاقتراع الوحيدة التي استخدمت للمرة الأولى في بوروندي. كما تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولية عن شراء المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة للدورة الانتخابية بأكملها، حيث قام بشرائها وتسليمها في الوقت المناسب لإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في ٢٩ حزيران/يونيه، وللانتخابات الرئاسية في ٢١ تموز/يوليه. وبعد تعليق مشروع دعم الدورة الانتخابية، أُلغيت عمليات الشراء للمواد الحساسة لانتخابات مجلس الشيوخ التي أُجريت في ٢٤ تموز/يوليه والانتخابات المحلية والبلدية التي أُجريت في ٢٤ آب/أغسطس، وأحيلت المسؤولية عنها إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

٧٢ - ويقوم البرنامج الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية على نحو مشترك بإدارة برنامج لمنع العنف الانتخابي والتصدي المبكر له. وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥، دُرب ٢٧٥ مراقبا تابعا للجنة الأسقفية للعدالة والسلام ووُزعوا تدريجيا على جميع أنحاء البلد. وأفاد البرنامج بتسجيل ٦٥١ حادثا من حوادث العنف الانتخابي وقرابة ٥٠٠ حدث من أحداث السلام في الفترة بين شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

رابعا - تصفية بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي

٧٣ - وفقا للقرار ٢١٣٧ (٢٠١٤)، تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وتنص المادة ٥٥ من اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة وحكومة بوروندي على أنه ينبغي الانتهاء من تصفية البعثة في غضون تسعة أسابيع بعد إكمال مهام مراقبة الانتخابات، وفي موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبدأت البعثة تصفية وجودها في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

٧٤ - وفي وقت تصفية البعثة، كان يعمل بها ١٢٩ موظفا (٩٠ موظفا دوليا، و ١١ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٢٨ موظفا وطنيا) واستندت تصفيتها إلى الجدول الزمني التالي: (أ) الانتهاء من أنشطة مراقبة الانتخابات بحلول ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر؛ (ب) تقديم التقرير النهائي عن مراقبة الانتخابات بحلول ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر؛ (ج) إغلاق المكاتب الإقليمية بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر؛ (د) تقديم مشروع تقرير الأمين العام إلى المقر

بحلول ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر؛ (هـ) الانتهاء من الأنشطة الفنية بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر؛ (و) تنظيم الاحتفال باختتام أعمال البعثة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر (أُجري الاحتفال في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ (ز) مغادرة الموظفين الفنيين (باستثناء بعض أعضاء فريق التصفية) في الفترة بين ١ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر؛ (ح) إكمال أنشطة التصفية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٧٥ - ويجري تنسيب الموظفين الدوليين في مراكز عمل أخرى وسوف يستمر ذلك عن طريق إدارة الدعم الميداني فيما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونظرا لمحدودية فرص العمل في بوروندي، ظلت البعثة تعمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لاستيعاب الموظفين الوطنيين.

٧٦ - وجرى نقل معظم المعدات الثقيلة والمركبات المشتراة وفقا للعقود الإطارية ذات الصلة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستنقل المعدات الأخرى التي هي في حالة جيدة إما إلى بعض وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أو إلى بعثات الأمم المتحدة الأخرى، وفقا لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها. وجرى التصرف في بعض المركبات محليا، إما عن طريق البيع إلى وكالات الأمم المتحدة الراغبة في ذلك أو عن طريق البيع التجاري. وجرى تسليم المباني الجاهزة ووحدات الاغتسال إلى مُلاّك الأراضي ذوي الصلة في موقع بوجمبورا.

٧٧ - وجرى الاضطلاع بتصفية البعثة في تزامن مع أنشطة الإبلاغ والعمليات. وشكل ذلك، بالإضافة إلى مغادرة الموظفين الرئيسيين إلى مراكز عمل أخرى، تحديات بالنسبة للبعثة. ومع ذلك، بالدعم الإداري والمتعلق بالموارد المقدم من فريق التصفية التابع لمركز الخدمات العالمي، ومركز الخدمات الإقليمي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمكن عنصر الدعم في البعثة من دعم عمليات البعثة وإكمال عملية التصفية في الوقت المناسب وعلى نحو فعال.

خامسا - ملاحظات

٧٨ - تمثل الانتخابات مرحلة حاسمة من مراحل العملية الديمقراطية في أي بلد، خصوصا البلدان التي تمر بحالات ما بعد النزاع. وكما جرى تأكيده في بيانات المراقبة الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات وجماعة شرق أفريقيا، فعلى الرغم من السلام الذي اتسمت به أيام الاقتراع والإدارة التشغيلية الكافية التي اضطلعت بها السلطات الانتخابية، فإن الظروف لم تكن متاحة للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٥ في بوروندي كي تكون شفافة

وذات مصداقية. وإني أحث حكومة بوروندي على العمل مع السلطات الانتخابية وتقديم الدعم لها بغية تهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ومنصفة وشفافة وذات مصداقية في المستقبل. كما أحث الحكومة على مواصلة جهود المصالحة، وسن الإصلاحات القانونية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف. ويجري التأكيد على بعض الخيارات المتعلقة بالإصلاحات القانونية في تقرير المراقبة الختامي لبعثة مراقبة الانتخابات، الذي سينشر بشكل منفصل.

٧٩ - وإني منزعج غاية الانزعاج إزاء التعليق المستمر لوسائط الإعلام المستقلة والخاصة. وإضافة إلى إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، تعد حرية التعبير ووسائط الإعلام مقياسا هاما لنضج أي نظام ديمقراطي. وقد منعت وسائط الإعلام المستقلة والخاصة من البث لمدة ستة أشهر تقريبا. ولا يزال الصحفيون المستقلون الوطنيون والدوليون يُمنعون من أداء واجباتهم الأساسية. وقد فر الكثيرون منهم من البلد لأسباب أمنية. وتعرض بعضهم للاعتقال أو المعاملة الوحشية أو التعذيب أو القتل. وقد نجم عن غياب التعددية في وسائط الإعلام حيز لانتشار الشائعات في بيئة متوترة ومحتقنة بالفعل. ومن المهم أن تتخذ الحكومة ما يلزم من خطوات للسماح لوسائط الإعلام المستقلة والخاصة بالعمل بحرية في بوروندي. وفي الحالات التي استُهلت فيها إجراءات قضائية ضد محطات إذاعية مستقلة وخاصة، فإني أحث الحكومة على استكمال تلك الإجراءات على وجه السرعة وفقا للقوانين البوروندية ذات الصلة والالتزامات الدولية المتصلة بوسائط الإعلام، ولا سيما حرية الرأي والتعبير.

٨٠ - ومن المؤسف أن إرث اتفاق أروشا والتقدم السياسي والإنمائي الذي ظلت بوروندي تتمتع به على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية قد شارفا على التلاشي على نحو خطير. فقد تآكلت مكاسب بناء السلام في البلد في كثير من المجالات. وأناشد حكومة بوروندي والمعارضة ببذل كل جهد ممكن لإعادة البلد إلى طريق السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل شعب البلد والمنطقة بأسرها. ويجب أن تُوجّه الدعوة إلى إجراء حوار شامل وحقيقي يضم جميع أصحاب المصلحة الوطنيين دون مزيد من التأخير لإيجاد تسوية دائمة للأزمة. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود المبذولة لإيجاد حل سلمي للخلافات السياسية في البلد. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عيَّنتُ جمال بن عمر مستشارا خاصا لي. وسيعمل عن كثب مع حكومة بوروندي وبلدان المنطقة والشركاء الدوليين لكفالة اتباع نهج منسق لإنهاء النزاع الكامن في بوروندي. وإضافة إلى ذلك، وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، سينشر قريبا فريق في البلد لدعم هذا الجهد.

٨١ - وتؤسفني الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وازدياد العنف، مما أجبر مئات الآلاف من البورونديين على الفرار إلى المنفى أو مخيمات اللاجئين، في حين قتل مئات

آخرون. وإني أدين بشدّة جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها جميع الأطراف، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاغتيالات المستهدفة والتعذيب. وأدعو إلى وضع حد لجميع أشكال العنف، وأحث حكومة بوروندي على مساءلة جميع المسؤولين عن انتهاكات قوانين بوروندي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتقديمهم للعدالة. ويجب على حكومة بوروندي معالجة مسألة الإفلات من العقاب بجميع جوانبها ووفقا لالتزاماتها الدولية.

٨٢ - ويجب أن تتوقف فورا جميع التصريحات التي يصدرها من هم داخل البلد وخارجه للتحريض على العنف أو الكراهية تجاه مختلف الفئات في المجتمع البوروندي. ولن يؤدي تواصل إصدار الإنذارات النهائية والخطب والكلمات المؤججة للمشاعر من جانب المسؤولين الحكوميين وقادة المعارضة ومنظمات المجتمع المدني وسائر الأطراف إلا إلى تأجيج التوتر ودفع بوروندي نحو شفا الحرب الأهلية. وينبغي للحكومة والمعارضة كلتيهما أن تشجبا ذلك الخطاب وتديناه.

٨٣ - وأخيراً، أود أن أشكر إيساكا سونا، الموظف المسؤول عن بعثة مراقبة الانتخابات، لقيادته وجهوده الدؤوبة لإنجاز ولاية البعثة في ظل ظروف اتسمت بالصعوبة الشديدة وعدم اليقين. كما أعرب عن تقديري لجميع موظفي البعثة الذين أدوا عملهم بتصميم وشجاعة للوفاء بولاية البعثة.
